الأمم المتحدة
S/2025/415
مجلس الأمن
Distr.: General
25 June 2025
Arabic
Original: English

تنفيذ قرار مجلس الأمن 2334 (2016)

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - هذا التقرير هو التقرير الفصلي الرابع والثلاثون عن تنفيذ قرار مجلس الأمن 2334 (2016)، وهو يغطي الفترة من 14 آذار/مارس إلى 17 حزيران/يونيه 2025.

ثانيا - الأنشطة الاستيطانية

2 - أكد مجلس الأمن مجددا في قراره 2334 (2016) أن قيام إسرائيل بإنشاء مستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، بما فيها القدس الشرقية، ليست له أي شرعية قانونية ويشكل انتهاكا صارخا بموجب القانون الدولي وعقبة كبرى أمام تحقيق حل الدولتين وإحلال السلام العادل والدائم والشامل. وكرّر المجلس مطالبته إسرائيل بأن توقف فورا وعلى نحو كامل جميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وأن تحترم جميع التزاماتها القانونية في هذا الصدد احتراما كاملا. ولم تُتّخذ أي خطوات من هذا القبيل خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث استمر إنشاء المستوطنات وتوسيعها.

3 - فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت سلطات التخطيط الإسرائيلية بطرح خطط، أو إصدار موافقات، لإنشاء حوالي 870 9 وحدة سكنية في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ومن بين هذه الوحدات، كان هناك ما يقرب من 570 6 وحدة سكنية في المنطقة جيم، [،] ويشمل ذلك خطة لإنشاء أكثر من 300 1 وحدة في مستوطنة كدوميم. وفي القدس الشرقية، طُرحت خطط، أو أُصدرت موافقات، لإنشاء حوالي 310 3 وحدات سكنية، بما في ذلك خطة لإنشاء 850 1 وحدة سكنية بالقرب من مستوطنة جفعات هاماتوس. ونُشرت مناقصات لتشييد ما يقرب من 300 وحدة سكنية في المنطقة جيم، معظمها في مستوطنة كريات أربع بالقرب من محافظة الخليل.

وفي 23 آذار/مارس، أفادت التقارير أن المجلس الوزاري الأمني الإسرائيلي وافق على اقتراح بتقسيم 13 حيا في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك بعض البؤر الاستيطانية، وعلى العمل للاعتراف بها كمستوطنات مستقلة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

5 - وفي 30 آذار/مارس، قرر المجلس الوزاري الأمني تخصيص مبلغ قدره 90,4 مليون دولار لتشييد طريق التفافي بين بلدتي العيزرية والزعَيِّم الفلسطينيتين الواقعتين شرق مستوطنة معاليه أدوميم في محافظة القدس. وهذا الطريق سيخلق فعليا منظومة طرق منفصلة للفلسطينيين الذين ليسوا من القدس أو الذين لا يملكون تصريحا لدخول القدس. وقد خصصت السلطات الإسرائيلية هذه المنطقة لخطة E1 الاستيطانية وتوسيع مستوطنة معاليه أدوميم. وذُكر أن هذه الخطوة تهدف إلى الحد من الوجود الفلسطيني في المنطقة من خلال تحويل حركة المرور إلى هذا الطريق الالتفافي، في الوقت الذي تيسِّر فيه الوصول إلى المستوطنات.

6 - وفي 28 أيار/مايو، أعلنت وزارة الدفاع الإسرائيلية أن المجلس الوزاري الأمني وافق على اقتراح بالاعتراف بـ 22 مستوطنة جديدة، ويشمل ذلك الاعتراف بما لا يقل عن 9 بؤر استيطانية قائمة وإنشاء 6 مستوطنات جديدة، بما في ذلك حومش وسانور اللتان تم إخلاؤهما في السابق في إطار قانون فك الارتباط لعام 2005. وذكر وزير الدفاع، يسرائيل كاتس، أن قرار إنشاء مستوطنات جديدة هو "خطوة استراتيجية تمنع إقامة دولة فلسطينية من شأنها أن تُعرِّض إسرائيل للخطر".

7 - وفي الوقت نفسه، في 11 أيار/مايو، وافق المجلس الوزاري الأمني على قرار استئناف التسجيل الرسمي لملكية الأراضي في المنطقة جيم، مما أعاد إحياء عملية كانت معلَّقة منذ عام 1968، وأصدر تعليمات للقائد العسكري بالبدء في هذه العملية من خلال أوامر عسكرية. كما أجاز القرار لقائد جيش الدفاع الإسرائيلي اتخاذ إجراءات لمنع إجراءات تسجيل الأراضي من قِبل السلطة الفلسطينية، بما في ذلك منع الوصول إلى الأراضي وحظر التمويل. وخصصت وزارة العدل مبلغا قدره 4 ملايين شيكل إسرائيلي جديد للسلطات المعيَّنة لإنجاز جميع التعديلات التشريعية اللازمة والتحضيرات المتعلقة بالميزانية في غضون 60 يوما.

8 - واستمرت أيضا عمليات هدم ومصادرة مبان يملكها فلسطينيون في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، طوال الفترة المشمولة بالتقرير. فقد هدمت السلطات الإسرائيلية 453 مبنى أو أغلقتها أو صادرتها أو أجبرت أصحابها على هدمها بدعوى عدم حصولهم على تراخيص البناء التي تصدرها إسرائيل، والتي يظل من المستحيل تقريبا على الفلسطينيين الحصول عليها. وتشمل هذه المباني 26 مبنى هدمها أصحابها بعد أن تلقّوا أوامر بالهدم، وذلك لتجنب دفع الغرامات الباهظة التي تفرضها إسرائيل. وتم هدم أو إغلاق أو مصادرة أو تدمير 32 مبنى آخر خلال عمليات أمنية للقوات الإسرائيلية، أو لأسباب عقابية وأسباب أخرى غيرها. بالإضافة إلى ذلك، هُدم أكثر من 250 مبنى في مخيمات اللاجئين في شمال الضفة الغربية. ومن بين العدد الإجمالي للمباني التي تم توثيق هدمها أو مصادرتها، كان 50 مبنى منها قد موَّلتها جهات مانحة دولية. وبشكل عام، أدت عمليات الهدم إلى نزوح 599 شخصا، من بينهم 308 أطفال و 147 امرأة.

9 - وفي 6 نيسان/أبريل، هدمت السلطات الإسرائيلية 33 مبنى في تَجمُّع خربة الرأس الأحمر الواقع في منطقة في غور الأردن في الضفة الغربية المحتلة كانت إسرائيل قد أعلنتها أنها من مناطق إطلاق النار. وأدت عملية الهدم إلى نزوح خمس أُسر تضم 33 شخصا، من بينهم 19 طفلا و 6 نساء، كانوا قد هُجِّروا سابقا بسبب عنف المستوطنين.

10 - وفي 11 حزيران/يونيه، نفَّذت السلطات الإسرائيلية عملية هدم جماعي في تَجمُّع خلة الضبع الرعوي الفلسطيني في مسافر يطّا، في المنطقة جيم بمحافظة الخليل، مما أدى إلى نزوح 38 فلسطينيا، من

بينهم 21 طفلا، وهو رابع حادث من نوعه يطال هذا التَجمُّع منذ مطلع عام 2025. وخلال الحوادث الأربعة، هُدم ما عدده 78 مبنى.

ثالثا - العنف ضد المدنيين، بما في ذلك أعمال الإرهاب

11 - دعا مجلس الأمن في قراره 2334 (2016) إلى اتخاذ خطوات فورية لمنع جميع أعمال العنف ضد المدنيين، بما في ذلك أعمال الإرهاب، وكذلك جميع أعمال الاستفزاز والتدمير، ودعا إلى إعمال المساءلة في هذا الصدد، ودعا إلى التقيد بالالتزامات بموجب القانون الدولي من أجل تعزيز الجهود الجارية لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك من خلال أنشطة التنسيق الأمنية القائمة، وإلى إدانة جميع أعمال الإرهاب بوضوح.

12 - واتسمت الفترة المشمولة بالتقرير بتزايد الأعمال العدائية بين إسرائيل وحماس وجماعات فلسطينية مسلحة أخرى في غزة. فقد استأنفت إسرائيل الأعمال العدائية في غزة في 18 آذار/مارس بعد وقف إطلاق النار لمدة شهرين، وقامت بعمليات عسكرية مكثفة في جميع أنحاء غزة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت إسرائيل بتصعيد غاراتها الجوية والبرية والبحرية، مما أدى إلى سقوط آلاف الضحايا الفلسطينيين ونزوح أعداد كبيرة من المدنيين وتدمير واسع النطاق، بما في ذلك للبنى التحتية المدنية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان ما يقرب من 80 بالمائة من غزة خاضعا لأوامر الإجلاء التي أصدرها جيش الدفاع الإسرائيلي.

13 - واستمرت حماس وجماعات فلسطينية مسلحة أخرى في مهاجمة القوات الإسرائيلية واحتجاز الرهائن، مع ورود تقارير عن تَعرُّضهم لسوء معاملة شديدة. ففي 12 أيار/مايو أفرجت حماس عن رهينة إسرائيلي أمريكي ولوحظت عليه علامات تَعرُّضه لسوء المعاملة. وأُطلق ما لا يقل عن 42 صاروخا أو قذيفة هاون من غزة باتجاه إسرائيل.

14 - ووفقا لوزارة الصحة في غزة، قُتل في الفترة من 14 آذار/مارس إلى 17 حزيران/يونيه ما لا يقل عن 407 5 فلسطينيين وأُصيب ما لا يقل عن 365 17 فلسطينيا في قطاع غزة. وبذلك يصل مجموع القتلى الفلسطينيين في غزة، وفقا لوزارة الصحة، إلى 493 55 شخصا على الأقل منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، وتفيد التقارير أن معظمهم من النساء والأطفال.

15 - ووفقا لمصادر إسرائيلية، قُتل 20 فردا من قوات الأمن الإسرائيلية في الأعمال العدائية في غزة خلال الفترة نفسها، وأُصيبَ 8 مدنيين إسرائيليين من جرّاء الصواريخ التي أُطلقت من غزة. وأفادت مصادر إسرائيلية بأن أكثر من 739 1 من الإسرائيليين والأجانب قُتلوا في هجمات وقعت في غزة أو انطلقت منها، من بينهم 310 نساء و 57 طفلا على الأقل، وما لا يقل عن 786 من أفراد قوات الأمن، منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. ووفقا لمصادر إسرائيلية، هناك 53 رهينة، من بينهم امرأتان، لا يزالون محتجزين لدى جماعات فلسطينية مسلحة في غزة. وكان قد اختُطف ما مجموعه 251 شخصا من إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

16 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قُتل ما لا يقل عن 43 من أفراد الأمم المتحدة في غزة، ليصل بذلك مجموع أفراد الأمم المتحدة الذين قُتلوا منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 إلى 323 فردا.

17 - وبسبب شدة الأعمال العدائية وغارات جيش الدفاع الإسرائيلي في غزة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك العديد من الحوادث التي وقعت فيها إصابات جماعية، يتعذر تفصيل جميع هذه الحوادث، بيد أنه يرد فيما يلي عدد من الحوادث الهامة.

18 - ففي 18 آذار/مارس، أفادت التقارير أن جيش الدفاع الإسرائيلي قصف مأوى للنازحين داخليا في حي الدرج وسط مدينة غزة. وأسفر هذا الحادث عن مقتل 25 فلسطينيا وإصابة آخرين، من بينهم نساء وأطفال. وفي 19 آذار/مارس، قُتل أحد موظفي الأمم المتحدة وأُصيبَ خمسة آخرون من موظفي الأمم المتحدة بجروح خطيرة عندما أصابت نيران الدبابات الإسرائيلية دارَين للضيافة تابعَين للأمم المتحدة في دير البلح، في غزة.

19 - وفي 23 آذار/مارس، فُقد في غزة العديد من المسعفين الذين كانوا يتنقلون في سيارات إسعاف تحمل علامات واضحة. وفي 30 آذار/مارس، عُثر على 8 أفراد من جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني و 6 أفراد من الدفاع المدني الفلسطيني وموظف واحد من موظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ومركباتهم مدفونين في مقبرة جماعية في رفح بعد عملية إنقاذ استغرقت أسبوعا كاملا لتحديد مكان المفقودين. وأفادت التقارير أن بعضهم قُتل على أيدي القوات الإسرائيلية في 23 آذار/مارس، وقُتل الآخرون على مدار عدة ساعات بينما كانوا يبحثون عن المفقودين. وفي 28 آذار/مارس، انتشل الدفاع المدني جثة فرد آخر من أفراد الطاقم - بالإضافة إلى الجثث الـ 6 التي انتُشلت في 30 آذار/مارس. وعُثر على المركبات وجثث الأشخاص - بعضهم مقيدي الأيدي - مدفونة. وذكر جيش الدفاع الإسرائيلي في وقت لاحق أن قواته أطلقت النار على مركبات كانت تسير "بطريقة مشبوهة" وأن الحادث قد أُحيلَ للتحقيق.

20 - وفي 9 نيسان/أبريل، قصف جيش الدفاع الإسرائيلي ما لا يقل عن ستة مبانٍ سكنية متجاورة في حي الشجاعية في مدينة غزة، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 47 فلسطينيا، من بينهم 13 امرأة و 18 طفلا على الأقل، وإصابة نحو 50 آخرين، حسبما أفادت التقارير. وذكر جيش الدفاع الإسرائيلي أن الغارة استهدفت مركز قيادة تابع لحماس وأن قائد كتيبة الشجاعية في كتائب عز الدين القسام التابعة لحماس قد قُتل في الغارة.

21 - وفي 26 نيسان/أبريل، قُتل ما لا يقل عن 22 فلسطينيا، من بينهم 13 طفلا و 6 نساء على الأقل، في غارة جوية إسرائيلية على مبنى سكني بالقرب من مسجد في حي الصبرة وسط مدينة غزة. وفي 13 أيار/مايو، قُتل 19 فلسطينيا على الأقل، من بينهم 5 نساء، وأُصيبَ آخرون، من بينهم 4 صحفيين، في غارات جوية مكثَّفة على الساحة الخارجية لمستشفى غزة الأوروبي في خان يونس وعلى مبنى سكني قريب. وبعد الغارات، أفادت التقارير أن جيش الدفاع الإسرائيلي ضرب طواقم الدفاع المدني الفلسطيني، مما أدى إلى إصابة اثنين من أفراد الطاقم أثناء محاولتهم إنقاذ المصابين. وذكر جيش الدفاع الإسرائيلي أن الغارة استهدفت "مركزا للقيادة والتَحكُّم يقع في بنية تحتية إرهابية تحت الأرض، تحت المستشفى الأوروبي"، وأفاد بمقتل محمد السنوار، قائد كتائب عز الدين القسام التابعة لحماس في غزة.

22 - وفي 14 أيار/مايو، في ساعات الصباح الباكر، شنّ جيش الدفاع الإسرائيلي العديد من الغارات المكثَّفة في شمال غزة، ولا سيما في جباليا ومخيمها، استهدفت خمسة مبانٍ سكنية على الأقل، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 38 شخصا، من بينهم 13 امرأة و 21 طفلا. وفي 15 أيار/مايو، أفادت التقارير بمقتل ما لا يقل عن 51 فلسطينيا، من بينهم 19 امرأة على الأقل، في ثماني غارات جوية منفصلة على مبانٍ سكنية في شرق وشمال غرب خان يونس.

23 - وشنّ جيش الدفاع الإسرائيلي حملة مكثّفة في جميع أنحاء غزة في الفترة ما بين 16 و 22 أيار/مايو. فقد شـــنّ غارات جوية متزامنة، وقام بقصـــف مدفعي كثيف وإطلاق نار من البر والبحر، وبمناورات برية، مما أسـفر عن مقتل 643 شـخصـا، من بينهم العديد من النسـاء والأطفال. ووفقا لجيش الدفاع الإسـرائيلي، قُصفت مرافق لتخزين الأسلحة ومبانٍ عسكرية، وقُتل عدد من قادة كتائب عز الدين القسام التابعة لحماس.

24 - وفي 17 أيار/مايو، شنّ جيش الدفاع الإسرائيلي عدة غارات جوية أصـابت خياما للنازحين داخليا في المواصـي، بخان يونس، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 36 فلسطينيا وإصابة العشرات، والعديد منهم إصاباتهم خطيرة. واندلعت النيران في عدة خيام للنازحين داخليا، مما أدى إلى احتراق العديد من الأشخاص، من بينهم أطفال، وهم أحياء. وفي 19 أيار/مايو، أفادت التقارير أن طائرة مُسيَّرة ضربت خيمة للنازحين داخليا في المواصـي، مما أسـفر عن مقتل امرأة وسـتة من أطفالها. وأفادت التقارير أنه في 19 أيار/مايو أيضـا، قُتل تسـعة فلسـطينيين، من بينهم امرأة وفتاة، وأُصـيبَ ما لا يقل عن 18 آخرين، من بينهم أطفال، في قصـف مدرسـة في دير البلح. وفي 20 أيار/مايو، أفادت التقارير بمقتل 13 فلسـطينيا، من بينهم من قُتلوا حرقا، في هجوم على مدرسـة في حي الدرج، شـرق مدينة غزة. وفي 24 أيار/مايو، أدت غارة جوية على منزل طبيبة في خان يونس إلى مقتل زوجها وتسعة من أطفالها العشرة أثناء عملها في مستشفى ناصر. وفي 4 حزيران/يونيه، أفادت التقارير بمقتل 18 فلسطينيا على الأقل، من بينهم ما لا يقل عن 13 امرأة وفتاة، عندما قُصفت مدرسـة في المواصـي. وفي 6 حزيران/يونيه، قصـف جيش الدفاع الإسـرائيلي عدة مبانٍ سـكنية في جباليا، شـمال غزة، بما في ذلك مبنى سـكني قُتل فيه ما لا يقل عن 36 فردا من عائلة واحدة، من بينهم 20 امرأة وفتاة.

25 - واسـتمر تَعرُّض الفلسـطينيين للقتل والإصـابة أثناء سـعيهم للحصـول على المعونة في غزة. فحتى 17 حزيران/يونيه، ووفقا لوزارة الصـحة في غزة، قُتل ما لا يقل عن 397 فلسطينيا وأُصـيبَ 031 3 آخرون، بما في ذلك أثناء محاولتهم الوصول إلى النقاط العسكرية لتوزيع الأغذية التي أنشأتها مؤسسة غزة الإنسانية.

26 - وفي 21 أيار/مايو، تعهد رئيس الوزراء الإسرائيلي بوضـع قطاع غزة بأكمله تحت "السيطرة الأمنية الإسرائيلية". ومنذ استئناف الأعمال العدائية في 18 آذار/مارس، وُضعت مساحة قدرها حوالي 280 كيلومترا مربعا تحت أوامر الإجلاء التي يصدرها جيش الدفاع الإسرائيلي. وفي 12 نيسان/أبريل، أعلنت إسرائيل عن الانتهاء من إنشـاء "ممر موراغ"، مما أدى إلى عزل رفح بالكامل عن بقية القطاع. وتشـير التقديرات إلى أن أكثر من 000 680 شخص (32 في المائة من السكان) قد نزحوا مرة أخرى منذ استئناف الأعمال العدائية في 18 آذار/مارس.

27 - وفي 22 آذار/مارس، أفادت التقارير أن حماس أعدمت رجلا فلســـطينيا يبلغ من العمر 48 عاما بتهمة التعاون المزعوم مع القوات الإسـرائيلية. كما أفادت التقارير أن حماس أو جماعات فلسـطينية مسـلحة أخرى نفذت عمليات إعدام وتشـويه، بتهمة التعاون مع القوات الإسـرائيلية أو النهب، وشـمل ذلك ما ورد عن قتل ثمانية فلسـطينيين في 11 حزيران/يونيه يعملون لصـالح مؤسـسـة غزة الإنسـانية في هجوم على حافلة كانت تقلهم.

28 - وفي الوقت نفسـه، اسـتمر العنف في الضـفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشـرقية، بمسـتويات تبعث على الجزع. وواصـلت السـلطات الإسـرائيلية فرض قيود واسـعة على الحركة وتنفيذ عمليات واسـعة النطاق وعمليات اعتقال واحتجاز مكثفة. وأُفيدَ بوقوع اشـــتباكات يومية وعمليات تبادل إطلاق النار بين

الفلسطينيين، بما في ذلك الجماعات المسلحة، وقوات الأمن الإسرائيلية، وأُفيدَ كذلك بوقوع هجمات نفذها فلسطينيون ضد إسرائيليين وهجمات نفذها مستوطنون إسرائيليون ومدنيون آخرون ضد فلسطينيين.

29 - وفي محصِّلة إجمالية، قتلت قوات الأمن الإسرائيلية 47 فلسطينيا، من بينهم 10 أطفال، في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، خلال عمليات ومظاهرات واشتباكات وغارات جوية وحوادث أخرى خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومن بين هؤلاء، قُتل 36 فلسطينيا بالذخيرة الحية وفلسطيني واحد في غارة جوية. وأُصيبَ ما مجموعه 124 1 فلسطينيا، بينهم 39 امرأة و 231 طفلا. ومن هذا المجموع، أُصيبَ 924 شخصا على أيدي قوات الأمن الإسرائيلية، من بينهم 437 شخصا بسبب استنشاق الغاز المسيل للدموع و 223 شخصا بالذخيرة الحية، و 194 شخصا على أيدي مستوطنين إسرائيليين ومدنيين آخرين.

30 - ووفقا لمصادر إسرائيلية، قُتل خلال الفترة المشمولة بالتقرير نفسها إسرائيليان، امرأة وطفل، على أيدي مسلحين فلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة، وأُصيبَ 46 إسرائيليا آخرين، من بينهم 8 نساء و 3 أطفال و 15 فردا من أفراد قوات الأمن، في الضفة الغربية المحتلة وإسرائيل على أيدي فلسطينيين في هجمات شملت إطلاق نار ودهس متعمد وطعن، وفي عمليات تبادل إطلاق النار واشتباكات مسلحة، وفي حوادث تم فيها إلقاء الحجارة والزجاجات الحارقة وحوادث أخرى.

31 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت عملية السور الحديدي الواسعة النطاق التي تشنها القوات الإسرائيلية في شمال الضفة الغربية، ولا سيما في مدينتي طولكرم وجنين ومخيمات اللاجئين فيهما. وأسفرت هذه العملية عن وقوع عدد كبير من الإصابات وتدمير واسع النطاق للمنازل والبنى التحتية المدنية، واستمرار النزوح الجماعي لعشرات الآلاف من الفلسطينيين.

32 - وفي 11 آذار/مارس، أفادت التقارير بمقتل أربعة فلسطينيين، من بينهم امرأة واحدة، على أيدي قوات الأمن الإسرائيلية خلال إحدى العمليات وما تلاها من عمليات تبادل إطلاق النار في مدينة جنين. وفي 14 آذار/مارس، وخلال عملية في منطقة سالم، شرق نابلس، أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار على شاب فلسطيني يبلغ من العمر 21 عاما وأردته قتيلا، كان، حسبما أفادت التقارير، يرشق مركبات قوات الأمن الإسرائيلية بالحجارة. وفي 19 آذار/مارس، نفَّذت القوات الإسرائيلية عملية استمرت 14 ساعة في مخيم عين بيت الماء للاجئين في ضواحي نابلس، مما أسفر عن مقتل فلسطيني واحد. وفي حادثين منفصلين، في 18 و 25 آذار/مارس، قُتل رجلان فلسطينيان في مدينة قلقيلية على أيدي قوات الأمن الإسرائيلية، أحدهما في غارة بطائرة مُسيَّرة.

33 - وفي 18 و 19 آذار/مارس، أعلنت القوات الإسرائيلية عن توسيع نطاق العملية لتشمل مدينة نابلس ومخيمات اللاجئين المحيطة بها، وهي عين بيت الماء وبلاطة وعسكر. وفي 2 نيسان/أبريل، أطلقت قوات سرية إسرائيلية النار على رجل فلسطيني غير مسلح يبلغ من العمر 33 عاما وأردته قتيلا خلال عملية لاعتقال شقيقه في البلدة القديمة في نابلس، وقتلت القوات الإسرائيلية فتى فلسطينيا يبلغ من العمر 16 عاما زعمت أنه ألقى عبوات ناسفة على مركباتها خلال مداهمة في سيلة الحارثية، شمال غرب جنين.

34 - وقتلت قوات الأمن الإسرائيلية فتى فلسطينيا يبلغ من العمر 14 عاما في بلدة ترمسعيا، شمال شرق رام الله، في 6 نيسان/أبريل، وفتى فلسطينيا يبلغ من العمر 17 عاما، في 14 نيسان/أبريل، خلال عملية في مخيم الجلزون للاجئين، شمال رام الله، وفتى آخر يبلغ من العمر 12 عاما في بلدة اليامون، غرب جنين، في 23 نيسان/أبريل، وذلك بدعوى قيامهم برشق المركبات المدرعة التابعة لقوات الأمن الإسرائيلية بالحجارة.

35 - وفي 17 نيسان/أبريل، قتلت قوات الأمن الإسرائيلية فتى يبلغ من العمر 16 عاما وشابا يبلغ من العمر 19 عاما كانا قد تجمعا مع آخرين بالقرب من أوصرين، جنوب نابلس، للاحتجاج على وفاة رجل فلسطيني أثناء احتجازه لدى إسرائيل، وأفادت التقارير أن بعضهم رشقوا المركبات التابعة لقوات الأمن الإسرائيلية بالحجارة. وفي 25 نيسان/أبريل، قتلت قوات الأمن الإسرائيلية فتى يبلغ من العمر 16 عاما بالذخيرة الحية خلال عملية في بلدة سالم، شرق نابلس، ردا على قيام شبان فلسطينيين برشقها بالحجارة.

36 - وفي 15 أيار/مايو، قتلت قوات الأمن الإسرائيلية خمسة فلسطينيين في بلدة طمون، جنوب طوباس، خلال عملية عسكرية وتبادل لإطلاق النار. وخلال عملية أجرتها قوات الأمن الإسرائيلية في برقة، شمال غرب نابلس، في 17 أيار/مايو، أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية الذخيرة الحية على ثلاثة فتيان فلسطينيين كانوا يلقون الحجارة، مما أسفر عن مقتل أحدهم يبلغ من العمر 16 عاما. وذكر جيش الدفاع الإسرائيلي أن الفتيان كانوا "يلقون الحجارة على طريق رئيسي يُستخدم للمرور المدني، دون وقوع أي إصابات" وأن "القوات ردت بإطلاق النار بصورة دقيقة... من أجل تحييد التهديد".

37 - وفي 21 أيار/مايو، أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية ما وصفته بأعيرة نارية تحذيرية باتجاه مجموعة من الدبلوماسيين وموظفي الأمم المتحدة الذين كانوا في زيارة رسمية بتنسيق من السلطة الفلسطينية إلى مخيم جنين للاجئين في المنطقة ألف. وأصدر جيش الدفاع الإسرائيلي بيانا أقرّ فيه بأنه كانت قد صدرت الموافقة على دخول الوفد إلى المنطقة بشكل منسق، لكنه قال إن المجموعة حادت عن المسار المعتمد.

38 - وفي 28 أيار/مايو، أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار على شاب فلسطيني غير مسلح يبلغ من العمر 19 عاما وأردته قتيلا في جيت، شمال شرق قلقيلية، خلال مداهمة منزله. وقال جيش الدفاع الإسرائيلي إن الحادث "قيد التحقيق".

39 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نفذت قوات الأمن الإسرائيلية أكثر من 380 2 عملية تفتيش واعتقال، أسفرت عن احتجاز أكثر من 500 1 فلسطيني، من بينهم 76 طفلا على الأقل، وسط تقارير عن سوء المعاملة. ومنذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، توفي 70 فلسطينيا، من بينهم طفل واحد، في مراكز الاحتجاز الإسرائيلية.

40 - واستمر العنف أيضا ضد الإسرائيليين على أيدي فلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة وفي إسرائيل. ففي 7 أيار/مايو، أفادت التقارير أن رجلا فلسطينيا حاول تنفيذ عملية دهس وطعن بالقرب من المدخل الجنوبي لمدينة الخليل، مما أسفر عن إصابة جندي إسرائيلي، وقُتل الرجل في وقت لاحق على أيدي قوات الأمن الإسرائيلية. وفي 14 أيار/مايو، أطلق فلسطيني مسلح النار على مركبة إسرائيلية مارة بالقرب من بروقين، غرب سلفيت، مما أسفر عن مقتل امرأة إسرائيلية حامل وإصابة زوجها. ووُلد الطفل الذي كانت المرأة تحمله لكنه توفي لاحقا في 29 أيار/مايو. وبعد ذلك قتلت قوات الأمن الإسرائيلية رجلا فلسطينيا يبلغ من العمر 36 عاما قالت إنه مسؤول عن عملية القتل، وذلك أثناء احتجازه حسبما أفادت التقارير.

41 - وتصاعدت أعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، بشكل متكرر بحضور قوات الأمن الإسرائيلية أو بدعم منها، مما أسفر عن وقوع إصابات أو إلحاق أضرار بالممتلكات أو سرقتها أو كليهما. ففي يومي 28 و 29 آذار/مارس، أفادت التقارير أن أكثر من 30 مستوطنا إسرائيليا أو من المدنيين الآخرين، من بؤرتي متسبي يائير ونوف نيشير الاستيطانيتين، هاجموا رعاة فلسطينيين في خربة جنبا، في منطقة مسافر يطّا، بمشاركة نشطة من قوات الأمن الإسرائيلية،

مما أسفر عن إصابة عدد من الفلسطينيين، من بينهم طفلان، واحتجاز أكثر من 30 شخصا، وتخريب منازل ومبانٍ أخرى في التَجمُّع. وفي أعقاب التحقيق، وُجِّه توبيخ لثلاثة من أفراد جيش الدفاع الإسرائيلي وحُكم عليهم بالسجن لمدة سبعة أيام بسبب سلوكهم أثناء الهجوم.

42 - وفي 20 نيسان/أبريل، قامت مجموعة من المستوطنين الإسرائيليين ومدنيين آخرين، أفادت التقارير أنهم من مستوطنة إيتامار، بدخول قرية بيت فوريك، جنوب شرق نابلس، واختطاف فتاة فلسطينية تبلغ من العمر 13 عاما وشقيقها البالغ من العمر 3 أعوام، وعثر عليهما والداهما بعد 15 دقيقة مقيدين إلى شجرة داخل القرية.

رابعا - التحريض والاستفزازات والخطابات الملهبة للمشاعر

43 - أهاب مجلس الأمن، في قراره 2334 (2016)، بالطرفين أن يتصرفا وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، والاتفاقات والالتزامات السابقة بينهما، وأن يلتزما الهدوء وضبط النفس، وأن يمتنعا عن أعمال الاستفزاز والتحريض والخطابات الملهبة للمشاعر، بهدف تحقيق جملة أمور منها وقف تصاعد الحالة على أرض الواقع، مما يفضي إلى إعادة بناء الثقة، والعمل من خلال السياسات والإجراءات على إظهار التزام حقيقي بحل الدولتين، وتهيئة الظروف اللازمة لتعزيز السلام. واستمر التحريض والخطابات الملهبة للمشاعر وتمجيد قتل المدنيين.

44 - فقد أشادت حماس علنا بالهجوم الذي وقع في 14 أيار/مايو في الضفة الغربية المحتلة والذي قُتلت فيه امرأة إسرائيلية حامل، ودعت إلى شن هجمات عنيفة أخرى ضد الإسرائيليين. واتهم العديد من مسؤولي السلطة الفلسطينية إسرائيل بالسعي إلى تدمير المسجد الأقصى، ونفى أحد كبار المسؤولين الفلسطينيين وجود صلات تاريخية ودينية لليهود بالقدس. وقال مسؤولٌ في السلطة الفلسطينية إن الهجمات التي وقعت في 7تشرين الأول/أكتوبر 2023 كانت ستكون مشروعة لولا عواقبها على شعب غزة. ووصف مسؤولٌ كبير آخر في حركة فتح الإسرائيليين بأنهم "نازيون جدد".

45 - وواصل وزراء إسرائيليون وأعضاء في الكنيست الدعوةَ إلى ممارسة السيادة الإسرائيلية على أجزاء من الضفة الغربية والتهجير الجماعي للفلسطينيين من غزة، بالإضافة إلى الاحتلال الإسرائيلي الكامل للقطاع وإعادة إنشاء المستوطنات في غزة. وقال العديد من الوزراء إنه لا ينبغي تقديم أي مساعدات إنسانية إلى غزة حتى يُفرَج عن جميع الرهائن، بينما دعا أحدهم إلى قصف المستودعات التي يتم تخزين المساعدات فيها. ووصف أحد الوزراء سياسة إسرائيل الحالية بأنها "تدمير لكل ما تبقّى" من غزة. وشارك وزراء أيضا في مسيرة استفزازية للغاية في الحي الإسلامي في البلدة القديمة بمدينة القدس، قامت خلالها مجموعات كبيرة من المشاركين بترديد هتافات عنصرية تحطّ من قدر الإنسان، وبتخريب الممتلكات، والدخول في مشادات عنيفة مع السكان الفلسطينيين، والتحريض على العنف ضد العرب. وقام العديد من الوزراء وأعضاء الكنيست بزيارات تحريضية للأماكن المقدسة في مدينة القدس، حيث قام أحد أعضاء الكنيست بالتلويح بالعلم الإسرائيلي، بينما دعا أحد كبار الوزراء إلى خرق الوضع الراهن.

خامسا - اتخاذ خطوات إيجابية لعكس مسار الاتجاهات السلبية

46 - دعا مجلس الأمن في قراره 2334 (2016) إلى اتخاذ خطوات إيجابية على الفور لعكس مسار الاتجاهات السلبية القائمة على أرض الواقع، التي تهدد إمكانية تطبيق حل الدولتين. وقد استمرت الاتجاهات السلبية على الأرض خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

47 - وفي خضم تصاعد الأعمال العدائية، تدهورت الحالة الإنسانية أكثر فأكثر بسبب الحصار الكامل الذي فرضته إسرائيل على قطاع غزة بعد انهيار وقف إطلاق النار في 18 آذار/مارس. ومُنعت جميع المساعدات الإنسانية والإمدادات التجارية، بما في ذلك الوقود، تماما من الدخول إلى غزة لمدة 80 يومًا تقريبًا (من 2 آذار/مارس إلى 19 أيار/مايو)، مما حرم الناس من الحصول على ما يكفي من الغذاء والمياه النظيفة والأدوية والمواد الأساسية الأخرى، وهو ما أثر بشكل كبير على العمليات الإنسانية وأدى إلى تفاقم معاناة المدنيين في غزة.

48 - ووفقا للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي، فإن جميع سكان قطاع غزة - ويبلغ عددهم حوالي 2,1 مليون شخص - ظلوا معرضين بصورة حادة لخطر المجاعة، وواجه نصف مليون شخص منهم (واحد من كل خمسة) خطر المجاعة، في أعقاب 19 شهرا من النزاع والنزوح الجماعي وفرض القيود الشديدة على المساعدات الإنسانية. وحذرت المبادرة العالمية للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي من أنه من الأرجح أن يصل سوء التغذية الحاد في محافظات شمال غزة وغزة ورفح إلى مستويات حرجة في الفترة ما بين نيسان/أبريل 2025 وآذار/مارس 2026، حيث إنه من المتوقع أن يعاني ما يقرب من 000 71 طفل دون سن الخامسة من سوء التغذية الحاد أو الشديد خلال الأشهر الأحد عشر المقبلة إذا لم يتم استئناف تقديم المساعدات على نطاق واسع، من بين أمور أخرى.

49 - وفي 18 أيار/مايو، أعلنت السلطات الإسرائيلية عن استئناف مؤقت لدخول مساعدات إنسانية محدودة إلى غزة. ومع ذلك، واصلت إسرائيل فرض قيود صارمة على عدد المنظمات وأنواع الإمدادات المسموح بدخولها إلى غزة. ولم تصل إلى مواقع التوزيع إلا نسبة ضئيلة من المساعدات، وذلك بسبب العقبات التي حالت دون إيصالها، وعمليات تفريغها قسرا من قبل مدنيين اضطرتهم الحاجة الماسة إلى ذلك. وقد قابلت السلطات الإسرائيلية أكثرَ من نصف طلبات حركة المساعدات الإنسانية عبر قطاع غزة بالرفض. وتضررت العمليات والظروف الإنسانية أيضا بشدةٍ بنقص الوقود، بسبب العراقيل والتعطيلات المتكررة والانهيار الكلي للاتصالات الناجم عن النشاط العسكري. ولا توجد في غزة مستشفيات تعمل بكامل طاقتها.

50 - وفي 27 أيار/مايو، بدأت مؤسسة غزة الإنسانية عمليات توزيعها في غزة، وهي عمليات لا تفي بالمتطلبات الأساسية بموجب المبادئ الإنسانية المتمثلة في الإنسانية والنزاهة والحياد والاستقلالية، ولا توفر الضمانات اللازمة للسكان. ويعمل نظام توزيع المعونة التابع للأمم المتحدة بشكل منفصل عن المؤسسة.

51 - وفرضت إسرائيل قيودا صارمة على تنقل الفلسطينيين في مختلف أنحاء الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، بما في ذلك زيادة إغلاق بوابات الطرق وإقامة نقاط تفتيش جزئية. وتمنع هذه القيود الوصول إلى الخدمات، بما في ذلك العلاج الطبي والمدارس وسبل العيش، وتضر بشكل كبير بالاقتصاد، ولا سيما في محيط جنين ونابلس وطولكرم، وتعيق في الوقت نفسه إمكانية الوصول إلى القدس الشرقية المحتلة.

52 - وفي شهر آذار/مارس، بدأت الحكومة الإسرائيلية تفرض بصورة أحادية اقتطاعات جديدة من إيرادات المقاصة التي تجمعها إسرائيل نيابةً عن السلطة الفلسطينية على السلع التجارية التي تُشترى في

الضفة الغربية المحتلة، ولكن يُعتقد أنها تُستهلك في إسرائيل. ويُضاف هذا الاقتطاع الجديد إلى الاقتطاعات الأحادية الجانب السابقة مثل مبلغ 77 مليون دولار شهريا الذي قدرت إسرائيل أن السلطة الفلسطينية أنفقته في غزة قبل تشرين الأول/أكتوبر 2023. ووفقا لوزارة المالية الفلسطينية، في نهاية أيار/مايو، بلغ ما احتجزته إسرائيل من إيرادات المقاصة الفلسطينية 2,21 بليون دولار. وبشكل عام، انخفضت إيرادات المقاصة التي تلقتها السلطة الفلسطينية انخفاضا كبيرا في ظل التدهور الاقتصادي. وفي 10 حزيران/يونيه، أعلن وزير المالية الإسرائيلي عن قراره بإلغاء الإعفاءات من الضمانات الممنوحة للمصارف الإسرائيلية لمراسلة المصارف الفلسطينية. وفي 14 حزيران/يونيه، دعا رئيس دولة فلسطين، محمود عباس، المجتمع الدولي إلى إرسال مراجعي حسابات لكي يجروا تقييما لتنفيذ السلطة الفلسطينية لمرسوم إلغاء المخصصات المالية لأسر الأسرى.

53 - وفي 8 أيار/مايو، اقتحمت قوات الأمن الإسرائيلية ثلاث مدارس تابعة للأونروا في مخيم شعفاط في القدس الشرقية المحتلة، وأجبرت أكثر من 550 طفلا على إخلاء مدارسهم. وتعرض أحد موظفي الأونروا للاحتجاز. ونتيجة لذلك، اضطرت الأونروا إلى إجلاء جميع الأطفال من المدارس الست الأخرى التي كانت تديرها في القدس الشرقية المحتلة. وفي وقت لاحق، في 26 أيار/مايو، اقتحمت مجموعة من الإسرائيليين، يتقدمها عضو في الكنيست وترافقها وسائل الإعلام، عنوةً مجمع الأونروا في حي الشيخ جراح بالقدس الشرقية المحتلة.

سادسا - الجهود المبذولة من الطرفين والمجتمع الدولي للدفع قدما بعملية السلام والتطورات الأخرى ذات الصلة

54 - أهاب مجلس الأمن، في قراره 2334 (2016)، بجميع الدول أن تميز في معاملاتها ذات الصلة بين إقليم دولة إسرائيل والأراضي المحتلة منذ عام 1967. وأهاب المجلس أيضا بجميع الأطراف أن تواصل، في سبيل تعزيز السلام والأمن، بذل الجهود الجماعية الرامية إلى بدء مفاوضات ذات مصداقية بشأن جميع مسائل الوضع النهائي في عملية السلام في الشرق الأوسط. وحث المجلسُ، في القرار نفسه، على تكثيف وتسريع وتيرة الجهود وأنشطة الدعم الدبلوماسية على الصعيدين الدولي والإقليمي من أجل تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط دون تأخير على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومرجعيات مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام 1967.

55 - وفي 11 أيار/مايو، أعلن صندوق معاشات التقاعد الحكومي العالمي النرويجي عن سحب استثماراته من شركة نفط باز Paz Retail and Energy Ltd. بسبب تعاملات الشركة مع المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة. ووفقًا للبيان الصحفي الصادر في هذا الشأن، فقد استند القرار إلى توصية قدمها مجلس الأخلاقيات التابع للصندوق وورد فيها أن "شركة نفط باز تسهم في استمرار المستوطنات، من خلال قيامها بتشغيل البنية التحتية اللازمة لتزويد المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية بالوقود. وقد أنشئت المستوطنات في انتهاك للقانون الدولي، ويشكل استمرارها انتهاكا مستمرا لهذا القانون". وعملية سحب الاستثمارات هذه هي الثانية من نوعها التي يقوم بها الصندوق منذ آب/أغسطس 2024. وكانت عملية السحب الأولى هي سحب الصندوق لاستثماراته من شركة بيزك (Bezeq) الإسرائيلية التي توفر خدمات الاتصالات للشركات والأفراد، بما في ذلك في المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة.

56 - وفي 20 أيار/مايو، أعلنت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية عن فرض جزاءات جديدة، "رداً على استمرار دوامة العنف الخطير الذي يرتكبه المستوطنون الإسرائيليون المتطرفون في الضفة الغربية المحتلة". وتشمل الجزاءات "فرض قيود مالية وحظر سفر" وتستهدف "ثلاثة أفراد وبؤرتين استيطانيتين غير قانونيتين ومنظمتين تدعمان العنف ضد المجتمعات الفلسطينية في الضفة الغربية".

57 - وفي 20 أيار/مايو أيضا، استضاف المغرب وهولندا (مملكة -) الاجتماع الخامس للتحالف العالمي لتنفيذ حل الدولتين تحت عنوان "الحفاظ على زخم عملية السلام: الدروس المستفادة وقصص النجاح والخطوات إلى الأمام".

58 - وفي 25 أيار/مايو، عُقد في مدريد اجتماع وزاري موسع لـ "مجموعة مدريد" لتنفيذ حل الدولتين. وقد اجتمعت خلاله الدول الأعضاء، بالإضافة إلى جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي في مدريد لمناقشة الدعوات إلى وقف إطلاق النار في غزة وزيادة المساعدات الإنسانية والتحضيرات لانعقاد المؤتمر الدولي القادم.

59 - وفي 10 حزيران/يونيه، أعلن وزراء خارجية أستراليا، وكندا، والمملكة المتحدة، والنرويج، ونيوزيلندا بشكل مشترك عن فرض جزاءات وإجراءات أخرى استهدفت وزير الأمن القومي الإسرائيلي إيتمار بن غفير، ووزير المالية بتسلئيل سموتريتش، بسبب "التحريض على العنف ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية".

سابعا - ملاحظات

60 - أكرر الإعراب عن إدانتي الشديدة للهجمات المروعة التي قامت بها حماس والجماعات الفلسطينية المسلحة الأخرى في إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، ولاستمرارها في احتجاز 53 رهينة في غزة في ظل ظروف مروعة. فلا شيء يمكن أن يبرر هذه الأعمال الإرهابية. ويجب إطلاق سراح الرهائن فورا دون قيد أو شرط. وما زلت أشعر بالفزع من احتمال تعرض الرهائن لسوء المعاملة ومن استمرار احتجاز جثامين المتوفين منهم. ويجب معاملة الرهائن أثناء احتجازهم معاملة إنسانية والسماح لهم باستقبال الزيارات وتلقي المساعدة من اللجنة الدولية للصليب الأحمر. وأكرر أنه لا يوجد مبرر للقتل المتعمد للمدنيين وغيرهم من الأشخاص الذين لا يشتركون مباشرة في الأعمال العدائية وتشويههم وتعذيبهم واختطافهم واستخدام العنف الجنسي ضدهم. ويشكل الإطلاق العشوائي للصواريخ على التجمعات السكانية الإسرائيلية واستخدام الدروع البشرية انتهاكا للقانون الدولي الإنساني ويجب أن يتوقف.

61 - وإنني أدين أيضا بشكل لا لبس فيه قتل وإصابة المدنيين على نطاق واسع في غزة، بما في ذلك الأطفال والنساء. ويشكل حجم المعاناة والوحشية في غزة أمرا صادما لا يطاق تحمله. فالفلسطينيون، الذين يعيشون في ظل ظروف معيشية لا تطاق، يجدون أنفسهم مرارا وتكرار تحت وابل الهجمات ويُحاصرون في بقاع تتقلص رقعتها يوما بعد يوم، ويُحرمون بوحشية من الإغاثة المنقذة للحياة. وأدين استخدام إسرائيل للأسلحة المتفجرة ذات الآثار الواسعة النطاق في المناطق المكتظة بالسكان، مما يتسبب في خسائر بشرية فادحة ودمار واسع النطاق للمنازل والمدارس والمستشفيات والمساجد ومباني الأمم المتحدة. وقد تسببت الهجمات على المستشفيات في تدمير الرعاية الصحية في وقت تتزايد فيه الحاجة إليها بشكل هائل في غزة. ولا سبيل لتبرير استمرار العقاب الجماعي للشعب الفلسطيني. وتكتسي حماية المدنيين أهمية قصوى في أي نزاع مسلح.

62 - ويساورني القلق إزاء ما قد يرقى إلى انتهاكات للقانون الدولي الإنساني في سير الأعمال العدائية، ولا سيما فيما يتعلق بوسائل وأساليب القتال التي اختارتها إسرائيل. فالقانون الدولي الإنساني ينطبق دائما على جميع أطراف النزاع، ولا يتوقف تطبيقه على المعاملة بالمثل. ولا بد من المساءلة الكاملة عن أي جرائم فظيعة وانتهاكات أخرى للقانون الدولي ارتُكبت.

63 - ويساورني بالغ القلق إزاء العمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة التي تحوّل مناطق شاسعة من غزة إلى مناطق غير صالحة للسكنى، دافعةً بالسكان إلى النزوح؛ ويساورني بالغ القلق كذلك إزاء تصريحات بعض كبار المسؤولين الإسرائيليين بشأن نية إسرائيل وضع قطاع غزة بأكمله تحت سيطرة إسرائيل. وتشكل دعوات بعض كبار المسؤولين الإسرائيليين إلى "الهجرة الطوعية" للفلسطينيين من غزة مدعاة للقلق الشديد. فالفلسطينيون يجب أن يكونوا قادرين على العودة بأمان إلى ديارهم، ويجب ألا يكون هناك أي تقليص للأراضي الفلسطينية أو إعادة احتلال عسكري لغزة. وأرفض التهجير القسري للسكان الفلسطينيين من أي جزء من الأرض الفلسطينية المحتلة، وهو أمر يشكل انتهاكا لعدة التزامات من التزامات القانون الدولي. وأرفض بشدة أي شكل من أشكال التطهير العرقي.

64 - ويجب على جميع الأطراف احترام وحماية موظفي الإغاثة الإنسانية. وأنعي أفراد الأمم المتحدة الذين قُتلوا في غزة وأدين بشدة مقتل جميع الأفراد العاملين في مجالي الصحة وتقديم المساعدة الإنسانية وجميع الصحفيين. وهذه الحوادث يجب أن تتوقف ويجب أن يُحَقَّق فيها بشكل شامل ومستقل. ويجب محاسبة مرتكبي هذه الأعمال.

65 - وبعد قرابة 80 يوما من منع إسرائيل دخول جميع الإمدادات الإنسانية والتجارية إلى غزة، بدأت الإمدادات تدخل إلى غزة بمستويات غير كافية على الإطلاق. فحجم المساعدات لا يرقى إلى مستوى الاحتياجات الهائلة للسكان، بمن في ذلك الأعداد الهائلة من النازحين داخلياً الذين يعيشون في بقعة تتضاءل يوماً بعد يوم وسط ظروف شديدة الاكتظاظ. وأعرب عن إدانتي الشديدة للخسائر في الأرواح والإصابات التي يتعرض لها الفلسطينيون أثناء سعيهم للحصول على المساعدات في غزة. فهذا أمر غير مقبول. وأدعو إلى إجراء تحقيق فوري ومستقل في هذه الأحداث ومحاسبة الجناة. وتحتاج الأمم المتحدة وشركاؤها والسكان المدنيون بشكل عاجل إلى حركة الأغذية ومواد الإيواء والأدوية والوقود دون عوائق، والقدرة على إصلاح البنى التحتية الأساسية المنقذة للحياة، بما في ذلك نظام الرعاية الصحية. ويجب أن يشمل ذلك السلع التجارية والإنسانية، بالنظر إلى أن المساعدات الإنسانية وحدها لا يمكن أن تلبي الاحتياجات. ومن الضروري اتخاذ إجراءات فورية لمنع السكان في غزة من الوقوع في براثن المجاعة. وأدعو إسرائيل إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك تمكينُ وتيسيرُ إيصال الإغاثة الإنسانية بسرعة ودون عوائق إلى غزة وفي جميع أنحائها لإيصالها إلى المدنيين المحتاجين فيها. وتقع على عاتق إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، مسؤولية ضمان سلامة وأمن السكان الفلسطينيين وضمان تلبية احتياجاتهم.

66 - وبينما تواصل الأمم المتحدة تركيزها على تقديم المعونة الحيوية المنقذة للحياة، فقد أوضحتْ أيضاً أنها لن تشارك في أي طريقة لتقديم المساعدات لا تفي بالحد الأدنى من معايير الدعم الإنساني القائم على المبادئ، بما يتماشى مع المبادئ الأساسية المتمثلة في الإنسانية والنزاهة والاستقلالية والحياد. وتتوافر لدى الأمم المتحدة آليات صارمة لضمان وصول المساعدات إلى المدنيين، وتتوافر لديها بالفعل خطة منسقة لاستئناف عمليات لإيصال المساعدات الإنسانية على نطاق واسع تكون متجذرة في المبادئ الإنسانية غير القابلة للتفاوض.

67 - وفي خضم التطورات الإقليمية، علينا ألا ننسى الأهوال التي لا توصف التي تتعرض لها غزة. وأكرر دعوتي إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار والإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن في غزة. وأعمل باستمرار، إلى جانب منسقتي الخاصة لعملية السلام في الشرق الأوسط بالنيابة، مع جميع أصحاب المصلحة من أجل تحقيق هذه الأهداف وأقف على أهبة الاستعداد لدعم تنفيذ أي اتفاق يُبرم. وأرحب بالجهود المتواصلة، بما في ذلك الجهود التي تبذلها قطر ومصر والولايات المتحدة الأمريكية، الرامية للتوصل إلى اتفاق.

68 - وما زلت أشعر بجزع عميق إزاء التوسع الاستيطاني الإسرائيلي المستمر بلا هوادة في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، الذي لا يزال يؤجج التوترات، ويعيق وصول الفلسطينيين إلى أراضيهم، ويهدد إمكانية قيام دولة فلسطينية مستقلة تماما وديمقراطية ومتصلة الأراضي وذات سيادة. ويسهم توسع رقعة المستوطنات باستمرار، بما في ذلك البؤر الاستيطانية المتنامية، في زيادة أعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون ويزيد من ترسيخ الاحتلال الإسرائيلي، ما يعوق حرية تنقل السكان ويقوض حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. وأحث حكومة إسرائيل مرة أخرى على التقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي وأذكرها بالاستنتاجات التي خلصت إليها محكمة العدل الدولية في فتواها الصادرة في 19 تموز/يوليه 2024 والتي أعلنت، في جملة أمور، أن دولة إسرائيل ملزمة بالوقف الفوري لجميع الأنشطة الاستيطانية الجديدة وإجلاء جميع المستوطنين من الأرض الفلسطينية المحتلة، وأنها ملزمة بإنهاء وجودها غير القانوني في الأرض الفلسطينية المحتلة بأسرع ما يمكن.

69 - وأؤكد من جديد أن جميع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، بما في ذلك كل البنى التحتية ذات الصلة بها، ليس لها أي شرعية قانونية وتشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ويساورني بالغ القلق إزاء قرار حكومة إسرائيل باستئناف التسجيل الرسمي للأراضي في المنطقة جيم وإزاء الخطر الجسيم المتمثل في أن يؤدي هذا القرار إلى تيسير المزيد من التوسع الاستيطاني وترسيخه في الضفة الغربية المحتلة. وقد تمهد هذه العملية الطريق لممارسة السيادة الإسرائيلية غير القانونية على عدة مناطق في الضفة الغربية المحتلة. ويمكن أن يؤدي ذلك أيضا إلى زيادة تقويض حقوق الملكية الخاصة بالفلسطينيين من خلال وضع عقبات أمام مطالبات الملكية.

70 - وتنطوي عمليات هدم المباني المملوكة للفلسطينيين والاستيلاء عليها، بما في ذلك المشاريع الإنسانية الممولة دوليا، فضلا عن المنشآت المتصلة بتوليد الدخل وتوفير الخدمات الأساسية، على انتهاكات عديدة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وتثير القلق بشأن خطر التهجير القسري. وأشير إلى ما خلصت إليه محكمة العدل الدولية في فتواها الصادرة في 19 تموز/يوليه 2024 في هذا الصدد. وأهيب بحكومة إسرائيل مرة أخرى أن تضع حدا لهذه الممارسة وأن تمنع النزوح المحتمل للفلسطينيين وإخلاءهم قسرا، وفقا لالتزاماتها الدولية، وأن تعتمد خططا للسماح للفلسطينيين بالبناء بصورة قانونية وتلبية احتياجاتهم الإنمائية.

71 - وينذر تصاعد العنف والتوترات في الضفة الغربية المحتلة بالخطر. وقد أسفرت العمليات العسكرية المتواصلة التي تقوم بها قوات الأمن الإسرائيلية في شمال الضفة الغربية المحتلة عن مستويات عالية من القتلى، من بينهم نساء وأطفال، وعن نزوح كبير للسكان، ويستمر حرمان السكان من حق العودة إلى ديارهم والتدمير الواسع النطاق للمنازل والبنية التحتية، لا سيما في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين. ويساورني القلق بشكل خاص إزاء تزايد استخدام الأساليب العسكرية والأسلحة الثقيلة، بما في ذلك الغارات الجوية، في

المناطق المكتظة بالسكان في الضفة الغربية المحتلة. ويساورني القلق البالغ إزاء أي وجود طويل الأمد لقوات الأمن الإسرائيلية في المخيمات، الأمر الذي يتعارض مع الالتزام الواقع على عاتق إسرائيل بإنهاء وجودها المستمر غير القانوني في الأرض الفلسطينية المحتلة، على نحو ما أكدته محكمة العدل الدولية.

72 - ويساورني القلق البالغ أيضا إزاء استمرار اعتداءات المستوطنين التي ازدادت حدة، وتُرتكب في بعض الأحيان على مقربة من قوات الأمن الإسرائيلية وبدعم منها. ونادرا ما يحاسَب المستوطنون الإسرائيليون على ما يشنونه من هجمات عنيفة، وهو ما يؤجج التوترات ويسبب النزوح ويزيد من مستوى التهديد الذي يتعرض له الفلسطينيون وممتلكاتهم. وأحث إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، على كفالة حماية السكان الفلسطينيين والتحقيق مع مرتكبي كل الهجمات ومحاسبتهم.

73 - ولا يزال يساورني بالغ القلق إزاء استمرار الهجمات التي يشنها فلسطينيون ضد إسرائيليين. ويجب أن تتوقف على الفور جميع أعمال العنف ضد المدنيين، بما في ذلك أعمال الإرهاب. ويجب محاسبة جميع الجناة.

74 - ويجب على قوات الأمن الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، أن تمارس أقصى درجات ضبط النفس وألا تستخدم القوة المميتة إلا عندما يكون ذلك أمرا لا مفر منه تماما من أجل حماية الأرواح. وأدعو إسرائيل إلى التقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك فيما يتعلق بالاستخدام المتناسب للقوة، وضمان إجراء تحقيقات شاملة ومستقلة وفورية في جميع الحالات التي يحتمل أنه جرى فيها الاستخدام غير الضروري أو غير المتناسب للقوة، مع محاسبة المسؤولين عنها.

75 - وأكرر الإعراب عن قلقي إزاء ارتفاع عدد الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، الذين تحتجزهم قوات الأمن الإسرائيلية وإزاء الزيادة في عدد الفلسطينيين المعتقلين بموجب الحجز الإداري بدون تهمة أو محاكمة، من قبل إسرائيل منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. ومن دواعي القلق البالغ التقارير التي تفيد بوقوع التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، بما في ذلك العنف الجنسي، أثناء الاعتقال والاحتجاز، إلى جانب وفاة 70 فلسطينيا محتجزا في السجون الإسرائيلية منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وأكرر دعوتي لإسرائيل إلى استخدام الاحتجاز كملاذ أخير ولأقصر فترة مناسبة، وإلى منع حدوث سوء المعاملة، وإلى إنهاء الاحتجاز الإداري للأطفال، الذين يحق لهم الحصول على حماية خاصة. ولا يزال يساورني القلق من استمرار الممارسة الإسرائيلية المتمثلة في احتجاز جثامين الفلسطينيين القتلى. وأدعو إسرائيل إلى إعادة الجثامين المحتجزة إلى أسر القتلى وفقا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني.

76 - وأشعر بالجزع إزاء الحالات العديدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير التي قام فيها مسؤولون بتمجيد العنف وبأعمال استفزازية خطيرة واستخدموا فيها عبارات تحريضية وملهبة للمشاعر، بما في ذلك بشأن الهجمات العنيفة على المدنيين وتهجير الفلسطينيين وتوسيع المستوطنات. ويجب على القادة منع حدوث أعمال الإرهاب والعنف الموجهة ضد المدنيين. ويجب أن يتوقف التحريض على العنف فورا.

77 - وأكرر دعوتي إلى أن تحترم الأطراف الوضع القائم في الأماكن المقدسة في القدس وأن تحافظ عليه، مع مراعاة الدور الخاص والتاريخي الذي يؤديه الأردن بوصفه الوصي على الأماكن المقدسة في القدس.

78 - ويساورني القلق من أنه على الرغم من مضاعفة الدعم الدولي للميزانية المقدم للسلطة الفلسطينية في عام 2024 والإصلاحات الكبيرة، لا تزال السلطة الفلسطينية تواجه أزمة مالية تهدد بزيادة تقويض المؤسسات الفلسطينية وتقديم الخدمات الأساسية. ويشكل تزايُد ما تقوم به إسرائيل من اقتطاعات من إيرادات المقاصة

وما تتخذه من تدابير تُدخل قدراً كبيراً من عدم الاستقرار في القطاع المالي الفلسطيني عواملَ حاسمة تسهم في هذه الأزمة وتكاد تبطل أثر الزيادة في الدعم الدولي، وينبغي إيجاد تسوية لها على وجه السرعة.

79 - ويجب على المجتمع الدولي أن يقدم الدعم الفوري للحكومة الفلسطينية لتعزيز قدرتها على الحوكمة والتصدي للتحديات المالية التي تواجهها، وإعدادها لإعادة تولي مسؤولياتها في غزة. وأؤكد من جديد أنه يجب أن نضع أطراً سياسية وأمنية يكون بمقدورها التخفيف من الكارثة الإنسانية، وبدء التعافي المبكر وإعادة الإعمار، ومعالجة الشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل، وإرساء الأساس لعملية سياسية لإنهاء الاحتلال بأسرع ما يمكن وتحقيق حل الدولتين على أساس تتوفر له مقومات البقاء. ويجب أن تيسر هذه الأطر قيام حكومة فلسطينية شرعية قادرة على إعادة توحيد غزة والضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، سياسياً واقتصادياً وإدارياً، مع عكس الديناميات المتدهورة بشكل مطرد في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة.

80 - وأرفض بشدة الخطوات التي اتخذتها السلطات الإسرائيلية بإغلاق مدارس الأونروا في القدس الشرقية المحتلة، حارمةً بذلك الفتيات والفتيان - الذين لا تتجاوز أعمار بعضهم 6 سنوات - من حقهم الأساسي في التعليم. ويشكل اقتحام مباني الأمم المتحدة ومدارسها عنوةً وإجبارها على الإغلاق تجاهلاً صارخاً للقانون الدولي وانتهاكاً لامتيازات وحصانات الأمم المتحدة. وأذكر بالالتزام الذي يقع على عاتق إسرائيل باحترام التزامها، بموجب اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها لعام 1946، باحترام امتيازات وحصانات الأونروا ومسؤوليها. ولا يمكن للتشريعات الوطنية المتعلقة بالأونروا أن تغير التزامات إسرائيل بموجب القانون الدولي. وأذكر بأن إسرائيل ملزمة باحترام حرمة جميع مباني الأمم المتحدة وممتلكاتها وأصولها. والأونروا ملتزمة بتنفيذ التوصيات وخطة العمل التي خرج بها الاستعراض المستقل للآليات والإجراءات التي تكفل تقيُّد الأونروا بمبدأ الحياد في العمل الإنساني.

81 - وأرحب بالخطوات الإصلاحية الأخيرة التي اتخذتها السلطة الفلسطينية، بما في ذلك تعيين نائب لرئيس دولة فلسطين. وأشجع على مواصلة إجراء الإصلاحات، وأحث الشركاء الدوليين على تقديم الدعم اللازم لهذه الجهود، وآمل أن يؤدي توسيع نطاق الإصلاحات أيضاً إلى تشجيع إحراز تقدم حقيقي في مجال الوحدة الفلسطينية، التي تعتبر لبنة أساسية لبناء سلام عادل ودائم. وأحث السلطة الفلسطينية على المضي قدما في تحقيق هدفها المعلن المتمثل في إجراء الانتخابات، التي تعتبر أساسية لعملية الإصلاح. فلم تتح لأكثر من نصف السكان الفلسطينيين قط فرصة للتصويت. ومن حق الفلسطينيين أن تُسمع أصواتهم وأن يتم إشراكهم بشكل هادف في عملية رسم ملامح مستقبل دولة فلسطين.

82 - ويؤسفني أننا اضطُررنا إلى تعليق *المؤتمر الدولي الرفيع المستوى لتسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية وتنفيذ حل الدولتين*. وأرحب باستمرار التزام الرئيسين المشاركين، فرنسا والمملكة العربية السعودية، بعقد المؤتمر في أقرب وقت ممكن. وإنني أشجع الدول الأعضاء على أن تذهب إلى ما هو أبعد من مجرد التصريحات، وأن تفكر على نحو خلاق في الخطوات المحددة التي ستتخذها لتقديم الدعم العاجل لحل الدولتين القابل للتطبيق.

83 - وإني باقٍ على التزامي بدعم الفلسطينيين والإسرائيليين في إنهاء الاحتلال وإيجاد حل للنزاع وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والاتفاقات الثنائية، في سبيل تحقيق الرؤية القائمة على وجود دولتين - إسرائيل ودولة فلسطينية مستقلة تماما وديمقراطية تتمتع بوحدة الأرض والسيادة وتتوافر لها

مقومات البقاء، تشكل غزة جزءا لا يتجزأ منها – تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن ضمن حدود آمنة ومعترف بها، على أساس خطوط ما قبل عام 1967، وتكون القدس عاصمة لكلتا الدولتين.

84 – وأعرب عن عميق تقديري لمنسقتي الخاصة بالنيابة، وأشكرها وفريقها على خدمتهم المتميزة في سياقٍ لا يزال حافلا بالتحديات. وأشيد بجميع أفراد الأمم المتحدة الذين فقدوا أرواحهم في هذا النزاع – وهو أكبر عدد في أي نزاع – وبجميع أفراد الأمم المتحدة والعاملين في مجال المعونة الإنسانية الأبطال الذين ما زالوا ملتزمين بعملهم على الرغم من الخطر الهائل على صحتهم ورفاههم وأسرهم وحياتهم.